المسار الصعب نحو الديموقراطية (٢)

الحياة ٢١/٤/٨٩

غسان سلامة *

■ استطاعت الفئات المتنكرة وراء حزب او جيش في المشرق العربي السيطرة على جهاز الدولة وبناء المؤسسات التسلطية. ولا ريب ان الدول العربية المشرقية كلها تسلطية الى هذا الحد او لآخر. ولا فائدة كبرى من مناقشة مبررات هذا التسلط الذي بلغ في الحالات القطرية القصوى ما نعرفه (او نسمع عنه ان كنا من المحظوظين) من قهر واضطهاد، من سجون مليئة الى معتقلات مستحدثة، الى اضطهاد يمس الأسرة والقرية في حملات العقاب الجماعي، ناهيك عن المدن التي تدك على رؤوس سكانها. في حالات كهذه ليس هناك من «صيغ تقليدية للتعددية» يمكن الانتقال منها «لصيغ حديثة». فالصيغ التقليدية قد تم تدميرها تماما أيا يكن المعنى الزماني الذي نضعه لكلمة «تقليدية».

فان حددنا التقليدي بما سبق المرحلة المعاصرة لقلنا ان الموروث منه قد ضاع في الاجمال. لقد ورثنا مثلا احتراما لعدد من الحرمات، في المنزل والمسجد والجامعة والمدرسة، واتت الدولة التسلطية لتستبيحها. وورثنا نوعا من المناعة الادبية لرجل الدين، ولرجل الفكر، (ولو ضمن حدود) فاذ بهؤلاء على رأس قائمة المطلوبين. وورثت الاقليات نظام الملل الذي حماها ولو حصرها في اطار ضيق واتت الدولة التسلطية تلغي حماية الملل باسم الانصهار الوطني بينما القمع الطائفي يستمر على سابق عهده (او مقلوبا هذه المرة من خلال قهر الاقليات للاكثرية).

اما اذا حددنا التقليدي بوصفه نتاج تقليد السلف للمؤسسات الوافدة الينا من الغرب، فالدولة التسلطية قد قضت عليها ايضا، وبالحماسة نفسها، تحت ستار قيام السلطة الوطنية القادرة، المتحررة من سيطرة الاقطاع والرأسمالية وسماسرة المدن. فالدستور تحول الى ورقة دون معنى يذكر في تنظيم الحياة السياسية، بل بالغ البعض الى حد جعل دستور البلاد ادنى قيمة من قرار قيادة حزبية او زعيم ملهم. والمجلس النيابي تحول من مؤسسة هدفها التمثيل الشعبي (ولو الجزئي، والمحدود، والمتلاعب فيه) الى جهاز من الموظفين، يمثلون مبدئيا «العمال والفلاحين» ولكنهم لا يدرون في الواقع لماذا هم اعضاء في مؤسسة بلا هدف، لأن السياسة عليها عصية. ونشأت وراء اجهزة الدولة الظاهرة، اجهزة خفية فعالة تحمي سيد النظام وتوظف لهذا الهدف المطلق كامل طاقاتها بلا اعتبار لأي حرمة تقليدية او لأي تشريع حديث.

الدولة القائمة تسلطية اذن، لهذا القدر او ذاك، بمعنى انه ليس من حدود واضحة ومحترمة لاعتباطية القادر، او لهاجسه بالاستمرار في السلطة. ونحن نسمع، بين الفينة والاخرى، دعوات تقول بعودة الحياة الديموقراطية. وتاتي هذه الدعوات احيانا على لسان فئات عزلت من السلطة ايام حكم الفئات العسكرية والشعبوية، كحزب الوفد في مصر مثلا، الذي يريد العودة اساسا لما كانت عليه السياسة قبل ١٩٥٢. وترى الدعوات هذه على لسان من اكتشف حديثا أهمية الديموقراطية ولو انه لم يمارسها ايام وجوده في السلطة، بل هو كان غير متحسس لها في الأساس. وهذه حال بعض الناصريين والبعثيين والعسكريين القدامى الذين اعتنقوا المبادىء الديموقراطية على شيب بعدما تجاهلوها في الصبا. والمثال الأبرز عنهم هو صلاح الدين البيطار الذي دفع على الارجح حياته ثمن هذا الاعتناق للديموقراطية. وتاتي الدعوة للديموقراطية احيانا من فئات جديدة في المجتمع، من فتاتيت بورجوازية الدولة وأثرياء سياسات الانفتاح، بهدف تكريس مكاسبهم الاقتصادية بصورة شبه شرعية. وتاتي المطالبة بالديموقراطية ايضا من تجمعات صغيرة ترى في العمل السياسي العلني وسيلتها الوحيدة.

ولكن من يقرأ الصحف اليومية يعرف بما فيه الكفاية ان المطالبة بالتعددية السياسية لم تعد محصورة ببلد دون آخر او بكتلة سياسية دون أخرى. لقد اعتاد الجيل السياسي الذي حكم بلداننا حتى اليوم على نمط ذهني سهل للغاية مفاده ما يلي: التعددية السياسية منهج الغرب في الحكم، والحزب الواحد او الطاغي (أو، بصورة اجمالية، الفئة الاقلية المهيمنة) هو منهج للحكم يشترك فيه جل العالم الثالث (بما فيه بلداننا) مع الدول الاشتراكية. ولقد استعار هذا الجيل الحاكم بحماسة فائقة بعض المفردات الماركسية لنبذ التعددية السياسية بوصفها ديموقراطية زائفة تختبئ وراءها سيطرة البورجوازية ورأس المال. وجاءت «الاشتراكية العربية» في تنظيراتها السطحية التي عرفنا «لتشرعن» هذه الاستعارات المفهومية (المفيدة جدا لمن يحكم) من التراث الماركسي. بينما انكفأت اكثر من حكومة لنبذ فكرة التعددية السياسية بوصفها ايديولوجيا مستوردة من الغرب المسيحي لا تتلاءم مع تراثنا العربي والاسلامي. وكم سمعنا مسؤولين عربا، من هذه الفئة او تلك، (أي من الشعبويين التحديثيين او من المحافظين) يؤكدون بحماسة على هشاشة التعددية في الغرب بحيث تسيطر الرشوة على العملية الانتخابية، ويسمح قيام نظام الأحزاب، ويا للهول، بنشوء احزاب شيوعية بل وبتعاظم دورها، كما حصل في ايطاليا، التي كانت مضرب المثل لمسؤولي احدى الدول خلال عقد السبعينات.

وهكذا اتفقت جل الانظمة العربية على نبذ التعددية السياسية بوصفها بضاعة غربية مستوردة لا تناسبنا ثقافيا وتؤدي الى اضعافنا سياسيا. ويتضح لنا اليوم من مجرد قراءة الجرائد تدهور هذه المقولة، بما يؤدي الى نشوء القلق عند معظم الحكام. فالمطالبة بالتعددية السياسية لم تعد مطلبا غربيا ولا تغريبيا اذ نسمع اليوم اصداءها في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وكل «الديموقراطيات الشعبية». والذين يقللون من أهمية هذا التطور عاجزون عن فهم اهمية الثورة الحاصلة حاليا في الدول التي تبنت افكار كارلس ماركس، عاجزون عن رؤية منظمة التضامن تدخل تدريجا حيز الشرعية في بولندا، والتعددية الحزبية تعتمد رسميا في هنغاريا، بينما زعماء وارسو وبودابست ينتقدون زعماء تشيكوسلوفاكيا على سلفيتهم التسلطية. وعندما يقول بيليتسين، المسؤول الأول السابق عن الحزب الشيوعي في منطقة موسكو انه آن الاوان لطرح موضوع التعددية السياسية للنقاش، فعلى الماركسيين العرب، وعلى من استعار مقولاتهم لتبرير تسلطه، الاستماع بدقة.

والتعددية السياسية مطلب الجماهير الواسعة التي ضحت بحياتها في غير بلد اسيوي من الفيليبين الى باكستان مرورا ببورما وكوريا وماليزيا. ويبدو بالفعل ان الشرق الاسيوي (في الثمانينات) كالجنوب الاوروبي (اسبانيا، البرتغال، اليونان) في السبعينات يشهد تحولا جذريا نحو التعددية السياسية، وبصورة حاسمة وطويلة. وبينما ارهاصات التعددية تتفتح هنا وهناك، نراها تتكرس في غير بلد من اميركا اللاتينية بدءا بالارجنتين وبيرو وانتهاء بكوستاريكا. ويمكن القول بوضوح ان هذه المطالبة تطال الآن نظاما ادعى صفة الاسلام بصورة حصرية، وهو النظام القائم في ايران الذي سار وفقا «لتمازج كاذب» بين المؤسسات الاسلامية (كولاية الفقيه، ومؤسسة المستضعفين) وبين المؤسسات التي أصبحت عالمية كرئاسة الجمهورية ومجلس النواب والوزارات. ولقد انتهى هذا الدمج الكاذب الى ازمة في السلطة والى نشوء مطالبات قوية بالتعددية ان في اطار النظام القائم او بعد اسقاطه.

لقد انتهت اذن، الى غير رجعة على الارجح، تلك المطابقة السهلة السطحية بين الغرب وبين التعددية السياسية. أصبحت المطالبة بها عامة. هل يعني هذا ان تلك المطابقة لم تكن ولو جزئيا شرعية؟ طبعا لا، فالتعددية السياسية بمعناها الحديث ذات أصول غربية، تماما كتنظيم الجيوش، ووسائل الاتصال واسس التعليم المعاصر. لقد فكر كثيرون بامكانية الانتقائية من الغرب وبدا انه بالامكان استعارة التقنيات وتناسي الثقافات، واستيراد وسائل القمع وتبني وسائل المشاركة. لكن يبدو لنا ان الغرب يسجل حاليا انتصارا كبيرا في مجال تصدير التعددية السياسية بوصفها نوعا من السلعة القابلة للاستعمال في كل مكان.

ماذا يعني هذا الاعتراف فعلا؟ دعوة تغريبية جديدة، او رضوخ امام الارادة الخارجية؟ لا، طبعا لا. لقد شهدت الحضارات في تاريخها نمو مؤسسات متقدمة تم استيرادها من حضارة الى اخرى دونما ان يشكل ذلك بالضرورة انكسارا تاريخيا. لقد اخذ الرومان عن الاغريق العديد من مؤسساتهم وهم في عز جبروتهم الامبراطوري، واخذ المسلمون بعض اسس تنظيم الملل عن البيزنطيين بينما هم يدفعون بنفوذ بيزنطة الى الوراء بينما اخذوا عن فارس غير مؤسسة من جهاز الدولة البيروقراطي بعدما تم لهم الانتصار على الفرس في القادسية. لقد أخذ الغرب من فلسفتنا بل من فقهنا واخذنا من الحضارات الأخرى دون ارتواء. انها سنة التواصل الذي ينتصر على مشعوذي «الاصالة الزائفة». ومن قال بالتالي ان الانتصار الثقافي الذي سجله الغرب من جراء تحول التعددية السياسية الى مطلب عالمي سينتج عنه بالضرورة انتصار سياسي؟ الم تر الولايات المتحدة، ودول الاستعمار الاوروبي من قبلها تدعم الانظمة التسلطية القاهرة في غير بلد من العالم؟ الا نسمع اصداء تخوفات اليمين الاميركي المتغطرس من التحولات الديموقراطية الحاصلة في العالم؟ من قال ان التعددية السياسية في بلادنا مكسب لاميركا بينما أصناف الدول التسلطية التي تتحكم بها واشنطن بسهولة فائقة تنتشر من شرق العالم الثالث الى اقاصي مغربه.

للحكام المتسلطين في بلادنا نقول ان التعددية السياسية، على الرغم من أصلها الغربي، قد تصبح اداة فعالة لمواجهة النفوذ الثقافي والهيمنة السياسية الغربية. فالتعددية السياسية تسمح باعطاء الحاكم مبررا لرد الضغوط تماما كما يتحجج البيت الأبيض منذ نصف قرن بتعددية الاراء في الكونغرس فلا ينصف شعب فلسطين ولا قضايانا الاخرى. والتعددية السياسية تسمح بالاندماج الوطني الحقيقي، بحيث تشعر كل فئة انها جزء مكون من النظام القائم فلا تستقوي بالخارج، بل بالعدو، لكي تقضي على هيمنة فئوية هي منها متضايقة. والتعددية السياسية تسمح بالتعبير عن الافكار والاراء بحيث يصبح تفتق الافكار الجديدة المتعلقة بصيانة الوطن وبتجنب الافراط وبهداية الحاكم الى ما لا يراه ولا يرغب في رؤيته، يصبح هذا التفتق ممكنا ومفيدا للوطن بأسره.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى